مفاوضات التجارة العالمية بشأن الزراعة منذ جولة الدوحة للتنمية إلى أين...؟

أ .د الطيب داودي

أ. مكيو ياسين

جامعة بسكرة

الملخص: تتناول هذه الدارسة موضوعا في غاية الأهمية وهو مفاوضات التجارة العالمية الخاصة بالزراعة منذ جولة الدوحة الذي يعتبر إحدى أكثر الملفات التي لا تزال تشكل عقبة حقيقة في وجه تحرير التجارة بين مختلف الأطراف في منظمة التجارة العالمية، ففي بداية الألفين بدأت مفاوضات جديدة بشأن هذا الملف لاستكمال مسيرة إصلاح الزراعة التي بدأت في جولة أروغواي. وفي كل مرة كانت إعادة المبادرة إلى إجراء مفاوضات من اجل تحقيق المزيد من التخفيضات في الحماية الزراعية وفي الدعم المشوه للتجارة. غير أن هذه المفاوضات ظلت تسير بوتيرة بطيئة وأحيانا يتم تعليقها بسب إصرار الدول المتقدمة على ربط أي تخفيضات تقدمها في الدعم الزراعي بإجراء الدول النامية تخفيضات كبيرة في تعريفاتها الجمركية على وارداتها من السلع غير الزراعية، وكذلك محاولة كل طرف الخروج من المفاوضات بأكبر قدر من المكاسب لمزارعيه على حساب الأطراف الأخرى ، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة خبايا الملف الزراعي منذ مفاوضات الدوحة ومن ثم تسليط الضوء على أهم المواضيع التي لا تزال عالقة في هذا الملف.

الكلمات المفتاح: المنافسة في مجال الصادرات، الدعم الزراعي، مفاوضات الزراعة، النفاذ إلى الأسواق.

Réumé: La présente étude traite d'un sujet important. Il s'agit des négociations commerciales mondiales sur l'agriculture depuis le cycle de Doha, qui est l'un des dossiers qui constituent toujours un véritable obstacle face à la libéralisation des échanges entre les différentes parties de l'OMC. En effet, au début des années deux mille, de nouvelles négociations sur ce dossier ont eu lieu dans le but de compléter le parcours de la réforme de l'agriculture qui a commencé dans le cycle de l'Uruguay. Et à chaque fois, il était question de reprendre des négociations en vue de réaliser plus de réductions de la protection agricole et de fausses subventions du commerce. Toutefois, ces négociations allaient à un rythme lent et parfois elles étaient suspendues en raison de l'insistance des pays développés de relier toutes réductions qu'ils offraient dans les subventions agricoles à d'importantes réductions des droits de douane sur les importations de produits non agricoles de la part des pays en développement ; ainsi que la tentative de chaque partie à sortir des négociations avec les plus grands gains pour ses agriculteurs aux dépens des autres parties. Ainsi cette étude vise à connaître les secrets du dossier de l'agriculture depuis les négociations de Doha et jeter la lumière sur les sujets les plus importants qui stagnent encore dans ce dossier.

Mots clés: dossier agricole, subventions agricoles, négociations sur l'agriculture, accès aux marchés.

مقدمة:

بدأت مفاوضات جديدة بشأن الملف الزراعي منذ بداية سنة 2000 لاستكمال مسيرة إصلاح الزراعة التي بدأت في جولة الاوروغواي، فقد تم وضع هذا الملف على رأس جدول أعمال مؤتمر الدوحة الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة ،الذي أحيى الأمل باستمرار المفاوضات ونجاحها، غير انه بالرغم من تأكيد مختلف الوفود المشاركة في المفاوضات التجارية على أهمية النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف وعلى ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيزه، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل قيادة المنظمة، وبعد مضي أكثر

من أثنى عشرة سنة على برنامج عمل الدوحة للتنمية ، فإن الملف الزراعي، لا يزال محل مفاوضات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية ولا تزال هناك خلافات كبير بين الاتحاد الأوربي من جانب والولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية بزعامة الهند والبرازيل من جانب أخر. نستعرض في هذا المقال مسار مفاوضات التجارة العالمية الخاصة بالملف الزراعي منذ جولة الدوحة، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور أساسية على النحو الأتي:

ـ المحور الأول : الزراعة في إطار برنامج الدوحة.

ـ المحور الثاني: مفاوضات الزراعة في مؤتمركانكون2003 و صفقة جويلية 2004.

ـ المحور الثالث:مفاوضات الزراعة في مؤتمر هونغ كونغ ديسمبر2005 وما بعده.

ـ المحور الرابع: مفاوضات التجارة العالمية بشأن الزراعة من عام 2008 إلى 2009.

أولا ـ الزراعة في إطار برنامج الدوحة:

لقد جاء مؤتمر الدوحة عام 2001 ليعطي دفعة جديدة لمفاوضات الزراعة، حيث تضمن إعلان الدوحة في مجال الزراعة أربعة قضايا لتكون موضع تفاوض وهي:

1ـ **النفاذ إلى الأسواق**: لقد شملت المفاوضات في إطار النفاذ إلى الأسواق نقاطا أساسية نذر منها:

ـ التعريفة الجمركية: لم يتم التوصل إلى لتوافق بشأن خفض التعريفات وتركزت المناقشات حول التعريفات المرتفعة خارج الحصص ونظام الحصص ذاته، من حيث حجمه وأسلوب إدارته والتعريفات المفروضة ضمنه، وتعددت المقترحات بهذا الشأن من أبرزها:[1] ما تعرف **بالصيغة السويسرية** والتي تتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات ولاسيما المرتفعة منها وان تكون التعريفات المستخدمة في الدول المتقدمة متسقة، بحيث لا يتعدى الحد الأقصى للتعريفة 25 % وتؤيد تلك الصيغة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة كرينز•.وهناك **صيغة أوروجواي** والتي تتضمن إجراء خفض اقل نسبيا وموحد على اغلب التعريفات وهي نفس الصيغة التي استخدمت في جولة أوروجواي والتي يؤيدها الاتحاد الأوروبي، أما **مسودة هاربنسون** و التي جاءت لتقدم اقتراحا يجمع بين الصيغتين، فبالنسبة للدول المتقدمة يقترح تخفيض قدره 60 % على التعريفات المربوطة وذلك لمعدلات تعريفية التي تزيد عن 90% وتخفيض قدره 50 % على معدلات التعريفة التي يصل مداها 15-90 % ، ويقترح أيضا تخفيضا قدره 40 % على معدل التعريفة المربوطة الذي يصل إلى أقل من15 % ، أما بالنسبة للدول النامية فتقترح مسودة هاربنسون تخفيضا متوسطا على التعريفات المربوطة بنحو 40 % للمعدلات التي تصل إلى أكثر من 120 % و35 % على

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ،**كتيب عن : موضوعات أجندة الدوحة للتنمية** E/ESCWA/GRID/2003/29 ، ص 05.

• **مجموعة الكرينز**: هو اتحاد يضم19 بلدا مصدرا زراعيا وهي استراليا، إفريقيا الجنوبية، الأرجنتين، البرازيل،كولومبيا ، كوستاريكا، بوليفيا،كندا، شيلي، اندونيسيا، ماليزيا ،غواتمالا، نيوزيلندا، باكستان، باراغواي، بيرو،الفيليبين، تيلندا،أروغواي.

التعريفة التي يصل مداها إلى 60 - 120 % و30 % على التعريفة التي يصل مداها الى20 -60 % وتخفيضا قدره 25 % للتعريفات التي يصل معدلها اقل من 20 % .[1]

ـ الحصص التعريفية: طالبت بعض البلدان من بينها كندا والولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء التعريفات المفروضة داخل الحصص ذلك من خلال التحرير القطاعي الذي يعرف في بعض القطاعات بصفقات"الصفر مقابل الصفر" ، غير أن اليابان عارضت ذلكّ.كما تطرق المتفاوضون إلى نظام إدارة الحصص التعريفية، وأكد العديد منهم على صعوبة التوصل إلى قرار حاسم بشأن الطريقة المثلى لإدارة هذه الحصص.[2]

2 ـ تخفيض الدعم المحلي: قدمت مقترحات تقضي بفرض قيود على جميع أنواع الدعم المحلي الوارد في الصناديق الثلاثة الأخضر والأزرق والأصفر.حيث ترى بعض الدول إلزامية عدم تعديل إطار الدعم الوارد في الصندوق الأخضر. في حين تأكد بعض الدول مثل كوريا الجنوبية على توسيع الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر لكي يشمل أنواعا أخرى من الدعم، كما طالبت دول أخرى بإلغاء أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأزرق وتقديم تعهدات بالحد من اللجوء إليه ، وقد أكد الاتحاد الأوروبي على استعداده للتفاوض بشأن تخفيضات إضافية في أنواع الدعم الوارد في الصندوق الأصفر طالما يتم الحفاظ على أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأخضر والصندوق الأزرق[3].

3 ـ تخفيض دعم الصادرات : والذي يعد من أكثر الموضوعات التفاوضية تعقيدا ، فقد التزمت البلدان الأعضاء التي لديها دعم للصادرات الزراعية بتخفيض هذا الدعم مع تحديد كل دولة السلع التي يشملها دعم الصادرات. ولقد اختلفت الآراء في المفاوضات حول مقدار التخفيضات اللازمة لهذا الدعم . فاقترحت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الكرينز إلغاء كافة أشكال الدعم للصادرات على فترات زمنية، في حين أبدت دول أخرى من بينها الاتحاد الأوروبي رغبتها في التفاوض بشأن إدخال المزيد من التخفيضات التدريجية دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل للدعم. كما اقترحت بعض البلدان من بينها الهند ، منح المزيد من المرونة للبلدان النامية ، وذلك بالسماح لها بزيادة دعم الصادرات لبعض المنتجات وتخفيضه لمنتجات أخرى.[4]

4 ـ المخاوف غير التجارية: أكد أغلبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على أن الزراعة لا ترتبط بالتجارة فقط، بل لها وظيفة أخرى ترتبط بأهداف غير تجارية. فعلى الرغم من اتفاق معظم المتفاوضين على أهمية المخاوف غير التجارية ووجوب طرحها والوصول لحل لها، إلا أنهم اختلفوا حول الإطار الواجب إتباعه في هذا الشأن ونطاق الموضوعات محل التفاوض.

ثانيا ـ مفاوضات الزراعة في مؤتمركانكون2003 و صفقة جويلية :2004

1ـ مفاوضات الزراعة في كانكون2003: يعتبر الملف الزراعي من بين نقاط الخلاف الرئيسية التي انطلقت منه روح التمرد والمعارضة في مؤتمر كانكون، مما أدت بالمؤتمر

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،**التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**،E/ESCWA/GRID/2005/3.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**،2003 ،E/ESCWA/GRID/2003/29ص09.

[3] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ،**كتيب عن : موضوعات أجندة الدوحة للتنمية** ، مرجع سابق، ص 5

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، مرجع سابق،ص10.

الوزاري الخامس إلى فشل ذريع. إذ طرحت البلدان النامية كالعادة الصعوبات المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات الزراعة المنبثقة عن جولة الاوروغواي، وطالبت بإلغاء دعم الصادرات الذي تقدمه كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للمزارعين، وإلغاء القيود الكمية على الواردات الزراعية حتى يسمح لها بضمان نصيب في أسواق الدول المتقدمة ، ولكن البلدان المتقدمة. اقترحت إلغاء الدعم لصادرات بعض السلع الزراعية لفترة لم يتم تحديدها، غير أن البلدان النامية رأت بأن هذا الاقتراح يتجاهل وجهات نضر الكثير من الدول النامية، بل رأت فيه الدول الأوروبية انه يتجاوز في عدة مجالات الخطوط الحمراء للأوروبيين، سواء على صعيد المساعدات الداخلية ،إذ انه يخالف إصلاح السياسة الزراعية المشتركة ،أو على صعيد المساعدات للصادرات، ومن ثم فإن دول الاتحاد الأوروبي يرفضون كلمة **إلغاء** الدعم ويتمسكون بتعبير أكثر غموضا يقضي بتخفيض الدعم عن طريق إزالته تدريجيا [1]. كما طالبت أربعة دول من الأعضاء الأقل نموا **(بوركينافاسو، مالي، تشاد، والبنين)** بإصدار قرار من المؤتمر لوقف و إزالة دعم القطن بحلول عام 2005، ودفع تعويضات للدول الأقل نموا المتضررة من الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة [2]. لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذلك على أساس أن المشكلة التي تعاني منها زراعة القطن مرتبطة بالدعم الصناعي للألياف الصناعية، وبنظام التعريفات المطبق وتعهدت بالتعاون عند مناقشة الجوانب المتعلقة بالموضوع، كما اقترحت على تلك الدول أن تبحث عن التنوع اتجاه منتجات أخرى[3]. في حين انه هناك تعاطف من قبل جانب أغلبية أعضاء منظمة التجارة العالمية مع طلب الدول الأربعة.

2 ـ مفاوضات الزراعة ما بعد كانكون (صفقة جويلية 2004):فبعد فشل مؤتمر كانكون الوزاري في التوصل إلى اتفاق نتيجة المواقف غير المرنة للمتفاوضين ، والتعقيدات العديدة والاختلافات المتنوعة التي اشتمل عليها جدول أعمال جولة الدوحة .جاءت جهود مكثفة في بداية عام 2004 لإنقاذ جولة الدوحة للتنمية ، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة إلى إعادة إحياء المفاوضات من جديد بعد الجمود الذي عرفته.وانضمت إليها كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة كرينز ومجموعة G20 ومجموعة G10 ذات قطاع زراعي أقل تنافسية، إضافة إلى مجموعة G33 وهي دول نامية لديها قطاع زراعي غير تنافسي ، ومجموعة G90 وهي دول الأقل نموا ذات الاقتصاد الضعيف ، وأخيرا مجموعة الدول المنظمة حديثا للمنظمة RAMs كل هذه المجموعات الدولية كثفت مشاورتها وعقدت اجتماعات وزارية مصغرة. وفي أفريل 2004 ظهرت مجموعة جديدة سميت باسم **الأطراف الخمسة المهتمة** والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، والبرازيل ، والهند ممثلة لدول العشرين، واستراليا ممثلة لمجموعة كرينز.حيث عقدت هذه المجموعة الجديدة سلسلة من الاجتماعات، ونظرا للتفاوت الحاد في المواقف سارت المفاوضات بصورة بطيئة حتى 16 جويلية 2004 ، إذ أسفرت المفاوضات عن توافق الآراء من اجل إنهاء موضوعات برنامج عمل الدوحة في وقتها المحدد بداية عام 2005 ، حيث تضمن الاتفاق بنودا عريضة وضعت للتفاوض لتحقيق هذا الهدف أطلق عليها ما يسمى بصفقة جويلية 2004 كإطار جديد ومحدد لتلك المفاوضات يكفل التوصل إلى حلول واتفاقات حول القضايا المختلف عليها والمؤجلة بعد فشل مفاوضات كانكون . وبشأن الزراعة فإن صفقة جولية لم تتجاهل الجهود التي بذلت سابقا في المفاوضات المتعلقة

---

[1] مغاوري شلبي علي، **النظام التجاري الدولي من هافانا إلى الدوحة** (رؤية من العالم الثالث)،دار النهضة العربية، القاهرة،2006، ص79.

[2] Samuel Diéval ,Stéven Le faou, **OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong**,AFDI, janvier 2006 , P13 .

[3] Francis Ernest Kern, Eric Hazard, **OMC: la guerre du Cotton**, Altern économique, L'économie politique ,2006 ,P81 .

بالزراعة منذ سنة 2000، والمقترحات التي قدمت خلالها، فقد تضمنت الصفقة نقاطا رئيسية من أهمها بالنسبة للقطاع الزراعي نذكر ما يلي:

ـ النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية: فاقترحت مسودة النص إطار واحدا يأخذ بعين الاعتبار هياكل التعريفات الجمركية للبلدان النامية والمتقدمة، كما اقترحت أن يتم التخفيض الجمركي وفق معادلة طبقية تقود إلى توسع جوهري للتجارة الزراعية•.

ـ الدعم المحلي:أكد النص المقترح في صفقة جويلية أنه ستحصل البلدان النامية على معاملة خاصة و تفضيلية فيما يتعلق بفترة زمنية أطول ومعدلات تخفيض أدنى للدعم من خلال المفاوضات. وتم الاتفاق على إجراء تخفيضات اكبر والتزامات أكثر في إطار الصندوق الأصفر. أما الصندوق الأزرق فجاء الإطار بمرونة تسمح بتعريف دعم الصندوق الأزرق من خلال تنقيح المادة 6 الفقرة 5 من اتفاقية الزراعة[1].

ـ المنافسة في مجال التصدير :كنتيجة للمفاوضات في صفقة جويلية اتفق الأعضاء على وضع أساليب تفاوض مفصلة تضمن إلغاء كافة أشكال إعانات التصدير والضوابط التنظيمية على جميع التدابير التصديرية المتساوية التأثير بحلول تاريخ نهائي معقول[2]. وما تجدر الإشارة إليه في صفقة جويلية 2004 ، في الجزء المتعلق بالزراعة وخاصة النفاذ إلى الأسواق والتخفيض الجمركي أن أمورا كثيرة معلقة ستخضع للمفاوضات ومنها المعادلة الطبقية التي سيجري بموجبها التخفيض الجمركي وكذلك تحديد المنتجات الحساسة وآليات الحماية الخاصة واستثناء البلدان الأقل نموا من القيام بتحرير جمركي في المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تضمين نص حول البلدان حديثة الانضمام للمنظمة والأخذ بعين الاعتبار اهتماماتها ونقاط التخوف لديها.

ـ قضايا القطن:أورد الإطار الجديد للمفاوضات في حزمة جويلية 2004 ، أن المبادرة التي تم إثارتها من قبل البلدان الإفريقية الأربعة أنها ستكون ضمن المفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية. وأن الأعضاء في المنظمة عليهم أن يبحثوا مع المؤسسات المالية الدولية قضايا التنمية، والتشاور مع المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل: منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي . وذلك من اجل توفير موارد مالية إضافية توجه إلى الدول التي يمثل القطن فيها أهمية حيوية لها لتنويع اقتصادياتها[3].

إن ما ورد في حزمة جويلية بالنسبة للقطن له دلالة واضحة لكل الدول النامية والأقل نموا، مفادها أن الدول التي تشكو من التأثير السلبي للدعم الزراعي في الدول المتقدمة عليها أن تبحث عن موارد مالية لمساعدتها على تنويع اقتصادها . وهنا السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن اعتبار أن الدعم هو أمر مقدس يحرم المبالغة في التحدث عنه في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف؟

•للتفصيل أكثر انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ترجمة غير رسمية **لمشروع مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في31تموز/يوليو 2004**

[1]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،**التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق**، مرجع سابق،32.

[2]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ترجمة غير رسمية **لمشروع مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في31تموز/يوليو 2004**، مرجع سابق ،ص9.

[3]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،**التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق**، مرجع سابق،35.

فالأمر هنا لا يتعلق بالحديث عن القطن فقط ، بل بالزراعة بأكملها تتأثر والفرص ضئيلة أمام البلدان النامية والأقل نموا كي تتنافس في الأسواق العلمية ، فما بالك الحديث عن التعريفات الجمركية المرتفعة التي تمثل صور من معوقات النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة. ولعل هذا ما يفسر تباطأ في سير المفاوضات بشأن الزراعة في إطار جلسات خاصة للجنة المفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية.

ثالثا ـ مفاوضات الزراعة في مؤتمر هونغ كونغ ديسمبر2005 وما بعده:

1ـ مفاوضات الزراعة في مؤتمر هونغ كونغ ديسمبر2005: لقد أخذت المفاوضات الزراعية في هذا المؤتمر طابعا خاصا نظرا لأنها تتعارض مع مصالح الدول المتقدمة وفي نفس الوقت لها أهمية كبيرة لغالبية البلدان النامية وتضمنت المفاوضات النقاط التالية:

ـ النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية: تم الاتفاق على تبني أربعة مستويات لهيكلية تخفيضات التعريفة، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) جدول الفئات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري

الفئات	الحدود	النسبة المئوية للتخفيض
الفئة1	%30/20 - %0	65 - 20
الفئة2	%60/40 - %30/20	75 - 30
الفئة3	%90/60 - %60/40	85 - 35
الفئة4	%90/60<	90 - 42

المصدر: Ministerial Conference Six th session, Hong Kong, 13- 18 December2005, WT/MIN(05)/DECP Page A-9.

إلا انه لم يتم الاتفاق على العتبات بما فيها العتبات الخاصة بالدول النامية ،حيث سيكون للبلدان النامية المرونة اللازمة لاختيار العدد المناسب من خطوط التعريفة كمنتجات خاصة في ضوء مؤشرات تعتمد على معايير الأمن الغذائي والتنمية الريفية، كما سيكون لهذه الدول الحق في اللجوء إلى آليات الوقاية الخاصة بالاعتماد على كميات الواردات ومستويات الأسعار اللازمة للتطبيق التلقائي.كما لاحظت البلدان الأعضاء ضرورة الاتفاق عل كيفية معاملة المنتجات الحساسة[1].

ـ الدعم المحلي: ركزت المفاوضات المتعلقة بالدعم المحلي على هياكل (هياكل تخفيض التعريفات الجمركية) ومعايير الدعم المحلي بدلا من التركيز على مستوى طموح الدول بتخفيض أشكال الدعم، كما ركزت على إجمالي تخفيض الدعم المشوه للتجارة (الصندوق البرتقالي والصندوق الأزرق والحد الأدنى) وقد تمحورت النقاشات حول إمكانية إجراء هذا التخفيض ضمن ثلاث فئات كما هي موضحة في الجدول التالي:

[1] نهاد دمشقية، تمام صبيح، **مؤتمرهونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005، التداعيات والتطورات 2004، 2005**، مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،المرحلة الأولى، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، ص13.

الجدول رقم (2) الفرضية المقترحة لتخفيض الدعم في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري

الفئات	الحدود (مليار دولار)	نسبة التخفيضات(%)
1	10 - 0	%70 - %31
2	60 - 10	%75 - %53
3	60 <	%80 - % 70

المصدر:.Ministerial Conference Six th session, op cit, Page A-9

فعلى أساس هذه الفرضية المقترحة تدرج بلدان الاتحاد الأوروبي في الفئة الأولى وتدرج كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الفئة الثانية، وتدرج جميع البلدان المتقدمة الأخرى في الفئة الثالثة، أما بالنسبة الدول النامية فهناك من دعا إلى إدراجها في الفئة الثالثة[1].

ـ الصندوق البرتقالي: تركزت المفاوضات حول كيفية إجراء المزيد من التخفيضات على أشكال الدعم المندرج تحت هذا الصندوق، لكن لم يخرج المتفاوضون باتفاق حول مقترح معين وبقت هذه القضية مطروحة لمزيد من النقاش.[2]

ـ الصندوق الأزرق:كان هناك اقتراح يقضي بتخفيض الحد الأقصى المسموح به ضمن هذا الصندوق من 5 %إلى 2,5 % ، واقتراح أخر يحبذ فرض معايير إضافية لضبط ما يعرف بالصندوق الأزرق الجديد[3]. ويفضل البعض الأخر مزيج من الاثنين معا، بما في ذلك التزامات إضافية على الصندوق الأزرق القديمة .

ـ الصندوق الأخضر: لم يسفر التزام الدول الأعضاء، باستعراض وتوضيح الدعم ضمن الصندوق الأخضر، عن أي توافق يذكر حول نتائج عملية[4].

ـ الحد الأدنى :هناك التزامات بتخفيض الحد الأدنى الذي يتعلق بمنتجات معينة وتلك التي لا تتعلق بمنتجات معينة بنسبة 50 و 80 % للدول المتقدمة.أما بالنسبة للدول النامية فلا يزال هنالك خلافات ينبغي تذليلها ،فبالإضافة إلى الإعفاءات المنصوص عليها ، هنالك رأي يقول بعدم فرض حد أدنى للتخفيضات على الدول النامية، ورأي أخر يقول بعدم فرض أي تخفيضات على البلدان التي ليس لديها مقياس كلي للدعم ، أما فيما يتعلق البلدان التي لديها مقياس كلي للدعم فينبغي أن يكون أي تخفيض يفرض عليها اقل من ثلثي التخفيض المطلوب من الدول المتقدمة[5].

ـ منافسة الصادرات: لقد ركز المتفاوضون على وضع التزام لمراحل إلغاء مساعدات التصدير والتاريخ المحدد لذلك.وكان هناك تقارب على عدد من النقاط كالتأكد من الإنهاء المتوازي لكافة أشكال دعم الصادرات وإنهاء الضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الآثار المعادلة، وذلك بحلول نهاية العام 2013، حيث سينفذ هذا الإنهاء بطريقة متدرجة

---

[1] Ministerial Conference Sixth session, Hong Kong, 13- 18 December2005, : WT/MIN(05)/DECP Page A-9.

[2] Samuel Diéval ,Stéven Le faou, **OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong**,Opcit ,P11 .

[3] نهاد دمشقية، تمام صبيح، **مؤتمرهونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005، التداعيات والتطورات 2004، 2005**، مرجع سابق،ص10.

[4] نفس المرجع السابق، ص11.

[5] MinisterialConferenceSixth session, op cit, Page A-2 .

ومتوازية، تحدد في أساليب التنفيذ، مع العلم بأن البلدان النامية ستستمر في الاستفادة من المادة 9 الفقرة 4 من اتفاقية الزراعة لمدة خمس سنوات إضافية بعد الإنهاء التام 2013. [1]

ـ المعونات الغذائية: هناك توافق في الآراء بين المتفاوضين بأن منظمة التجارة العالمية لن تقف في وجه الأحكام المتعلقة بالمساعدات الغذائية مراعاة لمصالح الدول المتلقية لتلك المعونات،كما أن هناك إجماع على وضع إطار أمان للمعونات الغذائية ضمانا لعدم حدوث أي إعاقة غير مقصودة في التعامل مع حالات الطوارئ. ومع ذلك لم يتوصل المتفاوضون إلى تفاهم مشترك حول حدود التمييز بين المعونات الغذائية المقدمة في حالة الطوارئ والمعونات الغذائية المقدمة في أوضاع أخرى ، ونقطة الخلاف الرئيسية هي ما إذا كان من المستحسن أن يتحول المتفاوضين إلى تقديم المعونات الغذائية النقدية فقط وبدون شروط ماعدا في حالات طوارئ حقيقية استثنائية[2].

ـ ملف القطن: أكد إعلان مؤتمر هونغ كونغ الوزاري على قرار المجلس العام لحزمة جويلية 2004، الصادر بتاريخ 1 أوت 2004، لمعالجة ملف القطن بشكل طموح وسريع وتفصيلي ضمن مفاوضات الزراعة فيما يتعلق بالسياسات المشوهة للتجارة التي تأثر على القطاع في ثلاث محاور المتمثلة في[3]: النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، ومنافسة الصادرات.

كما تم تشجيع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على تكثيف الجهود الاستشارية مع المنتجين الفرديين والمؤسسات الإقليمية لبحث إمكانية إنشاء آلية لمعالجة انخفاض الدخل في قطاع القطن حتى إنهاء هذا الدعم.

2 ـ مفاوضات الزراعة بعد مؤتمر هونغ كونغ 2005 : تواصلت المفاوضات بعد مؤتمر هونغ كونغ بدءا باجتماعات جنيف 2006 التي شارك فيها 60 وزيرا تجارة من الدول الأعضاء، بهدف إنهاء المفاوضات وحسم الخلافات الدائرة حول المسائل العالقة بعد انتهاء مهلتي نهاية أوت وسبتمبر دون التوصل إلى اتفاق واضح حول الخلافات الأساسية في الزراعة ، لكنهم تفرقوا دون التوصل إلى اتفاق بسبب عدم وجود قرارات سياسية من قبل مجموعة التفاوض الرئيسية، حيث يعد المحور الرئيسي للاختلافات في المفاوضات ما يسمى **بالمثلث الحديدي،** والذي يتمثل في ثلاث أضلاع رئيسية وهي النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية والدعم المحلي والنفاذ إلى الأسواق للسلع غير زراعية ، فمنذ المقترحات التي قدمها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة G20 في أكتوبر 2005، وهناك ضغط على الاتحاد الأوروبي لتحسين المقترح الخاص به بالنسبة لتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 39 % في المتوسط، بينما طالبته مجموعة G20 بقيادة الهند والبرازيل بتخفيض بنسبة54% والولايات المتحدة طالبته بتخفيض بنسبة 66% . وعلى الجانب الأخر يشترط الاتحاد الأوروبي تحقيق مزيد من التخفيضات على التعريفات مرتبط بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين مقترحها في الدعم المحلي وقيام البلدان النامية وعلى رأسها الهند والبرازيل بإجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات المفروضة السلع الصناعية[4]. وتشترط الولايات المتحدة قيام الاتحاد الأوربي والدول الأخرى

---

[1] نهاد دمشقية، تمام صبيح، مرجع سابق، ص 10.

[2] MinisterialConferenceSixth session, op cit, Page A-4.

[3] Samuel Diéval ,Stéven Le faou, **OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong**,Opcit ,P1 .3

[4] وليد نبيل النزهي، **الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة للتنمية من منظور الدول العربية**،بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربة، منشورات المنظمة العربية للتنمية 2007، ص 148.

بما فيها الدول النامية بتخفيض التعريفات على السلع الزراعية بنسبة كبيرة، بينما تشترط الدول النامية لإجراء مزيد من التخفيضات في التعريفات على السلع غير الزراعية مرتبط بقيام الدول المتقدمة بتخفيضات فعلية وجوهرية على الدعم المحلي[1].مما أدى إلى تأزم المفاوضات و وصولها إلى طريق مسدود ، فأضطر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (باسكال لامي) إلى تعليق المفاوضات إلى اجل غير مسمى ، حيث جرى إقرار هذا القرار نهاية شهر جويلية .2006[2]

تم في الاجتماع الثاني ببوتسدام في عام 2007 على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي شاركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،والاتحاد الأوروبي،والهند والبرازيل، والصين في محاولة إلى إعادة إحياء المفاوضات التجارية في الملف الزراعي من جديد بعد التعثر الذي عرفته في مجال الدعم الزراعي والنفاذ إلى الأسواق، فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض دعم الصادرات من 18 مليار دولار إلى َ15 مليار دولار في حالة إحراز تقدم في بقية المواضيع تحت التفاوض، غير انه بعد فترة وجيزة لم يستطع المفاوضون التوصل إلى صيغة مرضية للجميع فيما يخص آليات الحماية الخاصة ، ومتى يمكن للبلدان النامية أن تستخدمها ، كما أن العديد من الدول الأعضاء في المنظمة قد بدأت بمراجعة مواقفها اتجاه التحرير الكلي للسلع الزراعية بسبب أزمة الغذاء العالمية التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء بداية من سنة 2007، مما دفع بتلك الدول إلى تقييد صادراتها الزراعية، وهو ما أدى إلى عدم توصل المفاوضون إلى اتفاق في ذلك الاجتماع[3].

رابعا ـ مفاوضات التجارة العالمية بشأن الزراعة من عام 2008 إلى :2009

1 ـ مفاوضات الزراعة في عام 2008:تواصلت المفاوضات خلال المؤتمر الوزاري المصغر الذي انعقد في جويلية 2008 بجنيف في محاولة لإخراج جولة الدوحة من تأزم دام سبعة سنوات ، حيث ظهرت في هذه المفاوضات خلافات بين دول الشمال ودول الجنوب خصوصا فيما يتعلق بحرص دول الجنوب على تسوية مشكلة الدعم الزراعي المحلي ودعم الصادرات. وعلى الرغم من هذه الخلافات فقد تمكنت الوفود المفاوضة من إقرار إطار عام لتقريب وجهات النظر تمثلت أهم بنوده فيما يلي:

ـ النفاذ إلى الأسواق: فيما يتعلق معادلة تخفيض التعريفات الجمركية كان هناك اتفاق قبل المؤتمر الوزاري المصغر على نسب التخفيض، باستثناء الشريحة العليا ، حيث كانت نسبة التخفيض المطروحة للبلدان المتقدمة في الشريحة العليا (66 ـ 73%) ، وتم في المؤتمر على أن تكون 70% ، كما يوجد اتفاق على إلزام البلدان المتقدمة بتخفيض التعريفات الجمركية بما لا يقل عن 54% في المتوسط، بينما لا تزيد نسبة التخفيض التي تلتزم بها البلدان النامية عن 36% في المتوسط[4].

ـ الدعم المحلي: اتفقت الوفود المفاوضة على تخفيض الدعم الإجمالي المشوه للتجارة حسب المعادلة المركبة التالية: فإذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة اكبر من 60

---

[1]Aymeric Pontvianne**, l'agriculture à L'OMC :libéralisation, développement et souveraineté**, l'agriculture nouveaux défis- édition 2007, p140 .

[2]وليد نبيل النزهي، **الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة للتنمية من منظور الدول العربية**، مرجع سابق، ص 149.

[3]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**،الخرطوم 2010، ص 32.

[4] وليد نبيل النزهي، **تطور مفاوضات الزراعة في إطار جولة الدوحة**، وكيل الوزارة . وزارة التجارة والصناعة جمهورية مصر العربية، بدون سنة، ص 11،

مليار دولار أمريكي فإن التخفيض يجب أن يكون 80 %؛ وأما إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة اكبر من 10مليار دولار أمريكي واقل من أو يساوي 60 مليار دولار، فإن التخفيض يجب أن يكون 70 %؛ فإذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة اقل من أو يساوي 10 مليار دولار، فإن التخفيض يجب أن يكون 55 %.[1] **ـ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية:** اتفق الأعضاء في المنظمة على أن يكون التخفيض في مقياس الدعم الكلي لهذه الدول هو ثلثي التخفيض الذي تطبقه البلدان المتقدمة، ويتم إعفاء من التخفيض الدول النامية التي لا تزيد قيمة دعم الصندوق البرتقالي الخاص بها عن 100 مليون دولار، وكذا الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء. كما يتم إعفاء من أي تخفيضات الدول حديثة الانضمام التي انضمت مؤخرا (السعودية والفيتنام، وأوكرانيا)، وكذا الدول ذات الدخل المنخفض (جمهورية القرقيز وجورجيا ، وأرمينيا وألبانيا، و ومولد وفا)، وإلزام بقية الدول حديثة الانضمام بثلثي التخفيضات المطلوبة من البلدان النامية الأخرى[2].

ـ تنافسية التصدير:أكد نص النماذج التفاوضية على ما تم التفاوض عليه من قبل وهو إلغاء كافة إشكال الدعم التصديري الوارد في جدول التزامات الدول المتقدمة بحلول عام 2013، أما الدول النامية فيجب أن تلغي نهائيا دعم الصادرات الوارد في جدول التزاماتها بحلول عام 2016 ، مع السماح لها بالاستمرار فقط بتقديم دعم نقل وتسويق الصادرات (المادة 9 -4 من اتفاق الزراعة) حتى سنة 2021 ، وفيما يتعلق قضية المعونات الغذائية فقد تم التوصل إلى صيغة توفيقية لأهم الموضوعات الخلافية. ، أما فيما يخص قضية المعايير الخاصة بحضر وتقييد الصادرات فقد تم الاتفاق على إعفاء البلدان المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا من أية معايير جديدة يتم التوصل إليها في المفاوضات[3].

2 ـ مفاوضات الزراعة في عام 2009: اتجهت الوفود المتفاوضة إلى العمل في مسارين، **الأول** ناقش فيه المفاوضون المنظمة وعرض البيانات الضرورية لاحتساب هذه الالتزامات، وفي **المسار الثاني** أجرى رئيس فريق التفاوض ديفيد والكر مباحثات مع المجموعات الصغيرة في منظمة التجارة العالمية حول بعض القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها بعد والتي تم شرحها في مسودة النماذج الزراعية والوثائق المتصلة بها، حيث ركزت الأطراف خلال المحادثات التقنية على مسألة تطوير جداول الكترونية لتقديم البيانات التي سوف تجعل من عملية احتساب الالتزامات المستقبلية لجولة الدوحة أكثر شفافية ، كما قام الأعضاء كذلك بتقديم البيانات الوطنية لهم الضرورية لاحتساب الالتزامات الأساسية، ومن بينها البيانات حول القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي والاستهلاك المحلي، ثم تمت بعد ذلك دراسة هذه البيانات التي تم تقديمها خلال اجتماعات تدقيق البيانات. و فيما يتعلق المشاورات التي أجراها رئيس فريق المفاوضات فقد غطت القضايا التي بقيت دون حل في نصوص النماذج التي وضعت في ديسمبر 2008 ، والتي يطلق عليها اسم آلية الضمانات الخاصة(SSM)والتي تعتبر واحدة من الموضوعات المستمرة خلال المفاوضات الزراعية، حيث ستسمح للدول النامية برفع مؤقت للرسوم والتعريفات ، وذلك بهدف التعامل مع التدفق في الواردات ومع الهبوط في الأسعار، وتم إجراء محادثات بناءة حول كيفية صياغة الآلية اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بمخاوف الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء. كما أجرى المفاوضون محادثات مثمرة حول المحاصيل الاستوائية حيث تم اقتراح تسريع قيام

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**،مرجع سابق33.

[2] وليد نبيل النزهي، **تطور مفاوضات الزراعة في إطار جولة الدوحة**،مرجع سابق، ص 6.

[3] نفس المرجع ، ص 21. 23.

الدول المتقدمة بخفض الرسوم على المحاصيل الاستوائية، وخفض القيمة التفضيلية بعض المنتجات بأن يتم تحقيق وصول بعض منتجات الدول النامية بدون رسوم[1].

هذا وقامت لجنة الزراعة في كل من اجتماعاتها الأربعة التي عقدت خلال عام 2009، بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أساس إشعاراتها والقضايا التي تمت إثارتها خصيصا بموجب المادة 6 الفقرة 18 من الاتفاق حول الزراعة.[2] أما فيما يخص ملف القطن فقد أكدت المشاورات أن جميع الأعضاء ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على النص بصيغته الحالية، ولم يتم تقديم أية مساهمات فنية أو موضوعية جديدة في المشاورات. ومع ذلك فقد أكدت جميع الدول الأعضاء المعنية بأنها لا تزال ملتزمة بإيجاد حل يعالج قضية القطن بصورة طموحة وسريعة ومحددة ، بما يتفق مع الالتزامات التي قطعت في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري الذي عقد خلال شهر ديسمبر من عام 2005.

3- تطور مفوضات الزراعة ما بعد عام2009:

تعتبر وثيقة مشروع الأساليب التي أنجزت في ديسمبر 2008، وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/W/4/Rev.4 ، آخر مجموعة صدرت من هذه الأساليب، فقد اعد رئيس المفاوضات الزراعية في 21 أفريل 2011، تقريرا (وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/26) تتضمن آخر التحديثات المتعلقة بالمفاوضات، حيث ابرز التقرير التقدم المحرز في مسارين رئيسين من العمل، **الأول**: وضع مشروع الأساليب ، و**الثاني** الأعمال الموازية المتعلقة بالنماذج والإحصاءات فيما يتعلق مشروع الأساليب فقدم الرئيس ملخصا عن نتائج المشاورات التي أجراها• . أما فيما يخص الأعمال الموازية المتعلقة بالنماذج والإحصاءات ، فقد رفع الرئيس كذلك تقريرا يتعلق بالتقدم المحرز في مجال العمل الموازي على النماذج والأنشطة المرتبطة بالبيانات والنماذج ضرورية لصياغة إحصاءات ومعلومات مختلفة تتعلق بالأساليب ، كما للتعبير عن التزامات محددة من ودعم الجداول في الاتفاق النهائي .وعلى سبيل المثال فالنماذج مطلوبة لتقديم الالتزامات المختلفة بالإعانات الداخلية، وجداول خفض التعريفات وتوسيع الحصص التعريفية. و قد أحرز تقدم ملحوظ في صياغة النماذج وساهم هذا العمل بالإضافة إلى ذلك في توضيح بعض القضايا في مشروع الأساليب لدى استعراض الإحصاءات الفعلية[3]. فطريقة فهم الالتزامات الناجمة عن الأساليب والتحقق منها عملية تتطلب الكثير من البيانات ما يجعل العمل الموازي على الأنشطة المتعلقة بالبيانات ذا أهمية مماثلة. وتم التركيز أولا على المجالات التي تتطلب فيها أحكام مشروع الأساليب توفر البيانات والقدرة على تحقق الأعضاء منها قبل تطبيق الأساليب. وتتضمن هذه البيانات على سبيل المثال الإحصاءات بشأن قيمة الإنتاج الضرورية لتحديد التزامات الإعانات الداخلية، وبيانات الاستهلاك، الضرورية لتحديد أحجام الحصص

---

[1] المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO)، **منظمة التجارة العالمية (WTO) كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية**،AALCO/49/DAR ES SALAAM/2010/S 13 ، ص 13.

[2] نفس المرجع، ص 14.

• لتفصيل أكثر أنضر:

Rapport du Président, S.E. M. David Walker,au Comité des négociations commerciales Avril 201121

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مشكلات السلع، **التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقيات التجارية والإقليمية**، الدورة التاسعة والستون، روما ماي 2012،ص 3.

التعريفية. و كان تقديم هذه الإحصاءات من قبل الأعضاء مفيدا لأجل إجراء عملية تحقق معمقة من قبل أعضاء آخرين، ما ساهم في تعزيز الشفافية.

أما في أعقاب المؤتمر الوزاري الثامن فقد تم عقد سلسلة من المشاورات بين العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لكيفية المضي قدما في مفاوضات الزراعة خلال الفترة 21 - 22 مارس 2012، لكن تلك المشاورات لم تسفر عن رؤية مشتركة حول مستقبل مفاوضات الزراعة ، حيث اقر المفاوضون بوجود رؤى شديدة الاختلاف بخصوص الموضوعات التي يمكن حصادها بشكل مبكر وأيضا حصاد أية موضوعات وما إذا يمكن واقعيا صدور قرارات سياسية في ظل المناخ العام في مختلف بلدان العالم[1]. فدول مجموعة G20 تؤيد تحريك المفاوضات في كافة المسارات بحيث يكون الملف الزراعي هو محور مفاوضات جولة الدوحة للتنمية، في حين مجموعة الكرينز حددت قضية تنافسية الصادرات للانتهاء منه بما انه يوجد توافق كبير في أغلب العناصر المتعلقة به، كما اقترحت على المفاوضين تكليف سكرتارية لجنة الزراعة بإعداد تقرير تحليلي لأنماط واتجاهات دعم الصادرات من واقع الإخطارات التي تقدمت بها البلدان الأعضاء، وقد واجه هذا المقترح معارضة من قبل الاتحاد الأوروبي، أما مجموعة G33 فأكدت على أهمية العمل في كافة القضايا بالنماذج التفاوضية، أما الاتحاد الأوروبي فقد أكد انه لن يقبل بحصاد مبكر في موضوعات الزراعة لحين الانتهاء من مجمل النماذج التفاوضية، أما اليابان فقد جاء بمقترح بشأن تفعيل المادة 12 من اتفاق الزراعة الخاص بحظر الصادرات والذي واجه معارضة من قبل البلدان النامية وخاصة الهند والصين ، حيث يرتكز هذا المقترح على[2]: تعريف السلع الغذائية ؛ والتأكد من قيام الدول الأعضاء بالالتزام بالإخطار قبل تطبيق إجراءات حظر الصادرات ؛ وتحديد البلدان النامية المصدرة الصافية للغذاء.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يظهر بأن المفاوضات بشأن الزراعة دارت حول معالجة ثلاث نقاط رئيسية هي: النفاذ إلى الأسواق والذي يشمل تخفيض وتثبيت الرسوم الجمركية، والدعم المحلي من خلال الالتزام بالتخفيض والتقليل من النفقات الحكومية التي تؤثر بشكل سلبي على التجارة العالمية باستثناء الدعم المسموح به، بالإضافة إلى الاتفاق حول دعم الصادرات والذي يتمثل في إلغاء الدعم المالي للصادرات، والتعامل مع المعونات الغذائية بشكل لا يؤثر على عمليات التصدير، واتخاذ إجراءات فيما يخص ائتمانات التصدير والضرائب المفروضة على الصادرات.

إن الملاحظ في مسار المفاوضات في الملف الزراعي أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و بالرغم من مرور اثني عشرة سنة من انعقاد مؤتمر الدوحة ، لم تتوصل إلى توافق نهائي حول تحرير السلع الزراعية خاصة قضية الدعم الزراعي، وذلك لوجود رؤى شديدة الاختلاف بخصوص النتائج التي حققتها في بعض مجالات التعهد الموحد لجولة الدوحة ، فنتائج هذه المفاوضات لم تكن حسب التوجهات والالتزامات الدولية الخاصة بخفض الدعم الزراعي بأنماطه المختلفة وفقا لما تضمنته اتفاقية الزراعة ، إلى أن ما تحقق على هذا الصعيد يبدو في عمومه ايجابيا وان كان متباطئا ودون المعدلات المستهدفة ، وفي ضوء ذلك تظل قضيا الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة والنفاذ إلى الأسواق ، وليس بأي حال في البلدان النامية تمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعذر معها التوصل إلى حلول

---

[1] اشرف مختار، **تطور مفاوضات جولة الدوحة**،بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان منظمة التجارة العالمية تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية منشورات المنظمة العربية للتنمية ، جويلية 2012، ص 9.

[2] نفس المرجع السابق، ص 10.

توفيقية مناسبة سواء فيما بين البلدان المتقدمة وبعضها البعض، أو فيما بينها وبين البلدان النامية، أو حتى فيما بين البلدان النامية وبعضها البعض، وذلك وفقا لحسابات المصالح وتقديرات المكاسب والخسائر. ولعل هذا السبب الرئيسي الذي اجل اختتام جولة الدوحة للتنمية.

قائمة المراجع :

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مشكلات السلع، التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقيات التجارية والإقليمية، الدورة التاسعة والستون، روما ماي 2012،
2. اشرف مختار، تطور مفاوضات جولة الدوحة،بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان منظمة التجارة العالمية تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية منشورات المنظمة العربية للتنمية ، جويلية 2012،
3. المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO)، منظمة التجارة العالمية (WTO) كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية، AALCO/49/DAR ES SALAAM/2010/S 13 ،
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية،الخرطوم 2010،
5. وليد نبيل النزهي، تطور مفاوضات الزراعة في إطار جولة الدوحة، وكيل الوزارة ـ وزارة التجارة والصناعة جمهورية مصر العربية، بدون سنة،
6. وليد نبيل النزهي، الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة للتنمية من منظور الدول العربية،بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربة، منشورات المنظمة العربية للتنمية 2007،
7. نهاد دمشقية، تمام صبيح، مؤتمرهونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005، التداعيات والتطورات 2004- 2005، مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،المرحلة الأولى، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية،
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ترجمة غير رسمية لمشروع مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في31تموز/يوليو 2004
9. مغاوري شلبي علي، النظام التجاري الدولي من هافانا إلى الدوحة (رؤية من العالم الثالث)،دار النهضة العربية، القاهرة،2006،
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية،E/ESCWA/GRID/2005/3.

11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة،2003 ،E/ESCWA/GRID/2003/29

12. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ،كتيب عن : موضوعات أجندة الدوحة للتنميةE/ESCWA/GRID/2003/29 ،

13-Rapport du Président, S.E. M. David Walker,au Comité des négociations commerciales21 Avril 2011

14-Aymeric Pontvianne, l'agriculture à L'OMC :libéralisation, développement et souveraineté, l'agriculture nouveaux défis- édition 2007, .

15- Ministerial Conference Sixth session, Hong Kong, 13- 18 December2005, WT/MIN(05)/DECP.

16-Samuel Diéval ,Stéven Le faou, OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong,AFDI, janvier 2006 , .

17-Francis Ernest Kern, Eric Hazard, OMC: la guerre du Cotton, Altern économique, L'économie politique ,2006